العلاقات العراقية التركية، التحديات والآفاق

النِدوة الشهرية

مركز المنبر للدراسات والتنمية
ALMANBAR FOR STUDIES AND DEVELOPMENT

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام - فضلاً عن قضايا أخرى - ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

---

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

العلاقات العراقية التركية، التحديات والآفاق

الندوة الشهرية

نظّم مركز "المنبر للدراسات والتنمية المستدامة" بتاريخ 5-4-2024 ندوة تخصصية عن العلاقات العراقية التركية تحت عنوان "العلاقات العراقية – التركية ..التحديات والآفاق" شارك فيها نخبة من الدبلوماسيين والمستشارين والباحثين المهتمين بعلاقات العراق مع محيطه الإقليمي وأدارها الباحث الأستاذ ابراهيم العبادي.

في مستهل الندوة تطرق العبادي إلى الخيارات المتاحة امام العراق لإقامة علاقات متوازنة مع جواره الإقليمي سيما مع الجارتين تركيا وإيران، مشيرا إلى أن الإشكالية التي تواجه العراق في التعامل مع هذين البلدين تكمن في اعتقادهما بأن لهما اليد الطولى على العراق، وهو اعتقاد يجد جذوره في اللاوعي السياسي التركي والإيراني على حد سواء بحكم عوامل تاريخية ودينية.

ورأى العبادي أن ملف العلاقات العراقية التركية يتسم بالتعقيد في المرحلة الراهنة بقدر ما يكتسب من أهمية تضاعفها التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية، وهذا مما يتطلب من صناع القرار السياسي في العراق التعامل بحكمة وعقلانية مع هذا الملف المتعدد الابعاد بما يخدم المصالح الوطنية العليا في المقام الأول.

ثم تحدث في الندوة وزير الأمن الوطني والنائب السابق الاستاذ شيروان الوائلي وتلاه وكيل وزارة الخارجية وسفير العراق السابق لدى أنقرة الأستاذ الدكتور هشام العلوي واستعرضا في حديثهما مسار العلاقات العراقية التركية قبل وبعد 2003 وأكدا أهمية تعزيز العلاقات مع تركيا وأوجه التعاون معها في المجالات كافة وفق رؤية وطنية منسجمة لأولويات السياسة الخارجية. ودارت بعدها نقاشات وحوارات حول ماورد في حديثيّ الوائلي والعلوي.

أدناه أهم ما ورد في الندوة من أفكار ورؤى وتوصيات لصناع القرار السياسي في العراق تتصل براهن ومستقبل العلاقات مع تركيا.

أولا: العلاقات مع تركيا تتسم بالتعقيد بحكم عوامل عدة منها ما يتصل بالتاريخ ومنها ما يتصل بالجغرافيا السياسية وتقلبات الأوضاع الإقليمية ، ولذلك تحتاج هذه العلاقات إلى تفكيك وإلى رؤية وطنية تحدد أولويات سياسة العراق الخارجية بشكل عام وما يريده من الجارة تركيا على وجه التحديد .

ثانياً: يحتاج العراق إلى مفاوضين من طراز رفيع لإدارة مفاوضات مع الجانب التركي على قاعدة رابح-رابح، واستثمار أوراق الضغط وتحويل التحديات إلى فرص، وفي هذا السياق ينبغي استثمار الزيارة المرتقبة للرئيس التركي طيب رجب اردوغان لإطلاق عهد جديد من العلاقات والتعاون بين البلدين، وإيجاد حلول دائمة لأهم ملفيّن يعيقان مسار العلاقات الثنائية وهما ملفيّ حزب العمال وحصة العراق من مياه نهر دجلة.

ثالثاً: العلاقات مع الجارة تركيا مرشحة لمزيد من التقدم عند الشروع بتنفيذ مشروع طريق التنمية، وسوف تكتسب بعداً إستراتيجيا عند إكتمال المشروع الذي سيجعل من تركيا واسطة التبادل التجاري ونقل الطاقة بين العراق (والخليج تبعاً) واوربا، وفي ذلك مصلحة كبيرة للبلدين بلحاظ أن المشروع سيعزز مكانتهما في مسارات التجارة الدولية وفي سوق الطاقة العالمي.

رابعاً: يحتاج تنفيذ مشروع طريق التنمية إلى بيئة أمنية في كل مراحله وحتى بعد إكتماله، وإذا استمرت أزمة ملف سنجار واستمر تواجد حزب العمال في إقليم كردستان فهذا سيشكل مصدر تهديد للمشروع الإستراتيجي، وتركيا مهتمة جداً بإنجاح المشروع الذي سيعود عليها بمنافع اقتصادية ويعزز مكانتها ودورها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفي ذات الوقت تعتبر تركيا حزب العمال أخطر تهديد لأمنها القومي والملف رقم واحد في كل مفاوضاتها مع العراق. ولذلك يتوجب على البلدين العمل معاً على البيئة الأمنية المناسبة لإنجاح مشروع طريق التنمية.

خامساً: الحاجة إلى التنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وصولا إلى اتفاق بينهما على نشر قوات إتحادية على الحدود مع تركيا بدلاً عن قوات البيشمركة ، ومن شأن نشر فرق عسكرية من الجيش العراقي في المناطق المتاخمة للحدود مع تركيا أن ينهي ذرائع التواجد العسكري التركي في شمال العراق (اقليم كردستان) والاختراقات التركية المتكررة للسيادة العراقية ويمهد تالياً الأرضية المناسبة لبناء علاقات استراتيجية مع تركيا تتسم بالثبات وبما يخدم مصالحنا الوطنية في المقام الأول.

سادساً: الموقف التركي تجاه ملف حزب العمال لن يتغيّر بتغيّر الحكومات التركية وبنتائج الإنتخابات النيابية أو الرئاسية في تركيا، وهذا ما ينبغي أخذه بعين الإعتبار في أي مفاوضات مع الجانب التركي.

سابعاً: يحتاج العراق إلى تنظيم تجارته البينية مع تركيا بطريقة مشروعة تمر عبر قنوات الدولة لأن جزء كبير من التجارة مع تركيا يتم منذ 2003 بطرق غير مشروعة.

ثامناً: إيلاء إهتمام أكبر بأوضاع الجالية العراقية في تركيا علماً أنها أكبر جالية عراقية في الخارج.

تاسعاً: تركيا تولي إهتمام كبير لتطوير تجارتها مع العراق وإيجاد فرص استثمارية للشركات التركية وهذا مما يوفر للمفاوض العراقي الفرصة لتوظيف هذا الملف في طرح مطالب العراق بحصته العادلة من مياه نهر دجلة.

عاشراً: يحتاج العراق إلى توظيف قواه الناعمة في سياسته الخارجية، وفي هذا السياق ينبغي تعزيز العلاقات الثقافية مع تركيا ويمكن تفعيل عوامل الجذب في السياحة الدينية على هذا الصعيد.